حماية المستهلك حماية المستهلك حماية المستهلك حماية المستهلك حماية المستهلك حماية المستهلك حماية المستهلك حماية المستهلك

بينما استقرت أسعار الأدوات المدرسية

طلاب المدارس يتجولون في القرطاسيات لاستقبال فصل دراسي جديد

■ المنامة - فاطمة عبدالله

□ اليوم يعود الآلاف من الطلبة إلى المدارس وفي هذا اليوم تستعد القرطاسيات للإعلان عن وصول تشكيلات جديدة من بضائعها بهذه المناسبة وإن استعدت بعضها من قبل.

عادة ما يقبل المواطنون على القرطاسيات في بداية الفصل الدراسي الأول إلا أنه بسبب طلب المدارس المتزايد على رغم من انتهاء الفصل الأول فإنهم يستمرون بالإقبال حتى في الفصل الدراسي الثاني على رغم من أن بعض العائلات تميل إلى شراء احتياجات المدرسة للفصلين إلا أنه بمجرد الوصول إلى نصف الفصل الدراسي الأول فإنها تنتهي لذلك فإنه لابد من الشراء مرة أخرى.

في الفصل الدراسي السابق كانت أسعار احتياجات المدرسة مبالغاً فيها لذلك قامت «الوسط» بجولة في بعض المكتبات لمعرفة ما إذ كانت الأسعار مستقرة أم لا؟

الأسعار مرتفعة كما كانت، فسعر (نصف درزن) الدفاتر الذي كان يباع في شهر سبتمبر / أيلول الماضي بدينار ومئة فلس يباع الآن بالسعر نفسه إلا أنه ما زال يعتبر غالي الثمن في ظل أزمة ارتفاع الأسعار.

يقول الموظف علي الشهابي: «أسعار القرطاسية مستقرة إلا أنه ما زالت تعتبر مرتفعة إذ ما قورنت بالماضي فـ «درزن» من الدفاتر كان يباع بدينار إلا أنه الآن بدينار وتسعمئة فلس».

وأضاف: «على رغم من هذا الارتفاع إلا أننا متقيدون بالشراء وخصوصاً أنه ليس لنا ملجأ سوى الشراء والرضوخ إلى الأمر الواقع (...)، في السابق كانت أسعار القرطاسية لا تشكل عبئاً على أولياء الأمور إلا أنه الآن أصبحت هماً كل مواطن لديه أطفال وخصوصاً أن المدارس أصبحت متطلبة بشأن الأدوات المدرسية».

من جهتها قالت المواطنة آمال سمير: «قبل بدء الفصل الدراسي الأول رتبت أنا وزوجي للسفر إلى المملكة العربية السعودية لشراء الأدوات المدرسية وبالطبع اشتريت الأدوات من هناك وعلى رغم من أني اشتريت الكثير إلا أنه لم يكف لفصل واحد وخصوصاً أن المدارس أصبحت تتطلب الكثير».

من جانبه قال المواطن سليم السلمان: «الأسعار ليست مثل الأعوام السابقة إلا أن ولي الأمر مجبور إذ ليس بإمكانه عمل شيء خصوصاً أن أدوات المدرسة من الضروريات وعلى ولي أمر الطالب توفيرها(...) ومع علمنا بارتفاع الأسعار وشراء كل الأغراض دفعة واحدة سيشكل ضغطاً كبيراً على العائلة، إلا أني اشتريت جميع الأغراض دفعة واحدة إلا أنها انتهت لذلك فإني اشتريت مرة أخرى وكلفني أقل من المرة السابقة إذ إنه تبقى القليل من الأقلام والدفاتر من المرة الماضية».

طلاب يستخدمون ما تبقى من الفصل الماضي

ولجأ بعض الطلاب إلى استهلاك ما تبقى من الفصل الماضي لاستخدامه في هذا الفصل إذ أوضح الطالب محمد منصور أن والدته أشترت أكثر من (درزن) من الأقلام والدفاتر وبحكم أنه تبقى عدد كبير من هذه الأدوات فإنه سيبادر باستخدامها، مبيناً أن الأقلام التي لم تنته سيستخدمها وخصوصاً أن الطلاب لا يلاحظون الفرق وأنه ليس مضطراً إلى شراء كل ما هو جديد.

من جانبه قال صاحبه مرتضى عبد الجبار: «عادة ما نشتري الأدوات مرة واحدة وغالبية الأوقات تظل للفصلين وأحياناً تظل إلى السنة الدراسية المقبلة، لذلك فإني لا أشتري الأدوات المدرسية في الفصل الثاني إذ إني أكتفي بالفصل الأول».

سنشتري القليل وسنستهلك ما بقي من الفصل الماضي

من جانب آخر قامت بعض العائلات بشراء بعض الاحتياجات الجديدة كالحقائب والأقلام في الوقت الذي أكدت فيه بأنه سيتم استهلاك ما تبقى من الفصل الماضي إذ ذكرت أم رباب أنها قامت بشراء حقيبة لإبنتها في الوقت الذي ستستخدم باقي الدفاتر والأقلام التي أشترتها لها في الفصل الماضي ولم تستهلكها.

مايحـــرف

□ يقوم بعض أولياء الأمور بشراء الأحذية من محلات رخيصة ليفاجأوا في منتصف الفصل الدراسي أنها تمزقت، ما يجعلهم يقبلون على شراء حذاء جديد ما يعتبر خسارة للأموال، في الوقت الذي كان بإمكانهم تفادي هذه الخسارة منذ البداية وشراء حذاء بجودة عالية. فأحذية المحلات الرخيصة التي تباع بدينار «ما تصرف».

رخيص وفوق

□ لو عدنا إلى الماضي لوجدنا أن أقلام الرصاص الذي تباع العلبة الواحدة منه بـ300 فلس والواحد بـ 25 فلساً أفضل من أقلام الرصاص التي تباع هذه الأيام بـ500 فلس فضلاً عن شراء دواء هذه الأقلام التي عادة ما يباع أيضاً بـ300 فلس وفي النهاية يراها الطالب تنكسر بينما هو يكتب واجباته. لذلك فإن النوع الأول بلا شك مرغوب أكثر لأنه ببساطة رخيص وقوي.

بعضهم ارتدى الزي المدرسي للفصلين وآخرون أحبوا التنافس واشتروا

□ يعتقد البعض بأن الزي المدرسي لا يشكل مشكلة أو انه مجرد قطعة قماش يتم خياطته إلا أن المشكلة بدأت عندما اتجهت بعض الأسر إلى شراء الملابس الجاهزة على رغم علمها أن سعر الملابس الجاهزة يكون أغلى بكثير.

وتتراوح سعر أقمشة «المريول» من دينار ونصف الدينار للمتر الواحد إلى ثلاثة دنانير ونصف الدينار إلا أنه أحياناً تختلف الأسعار بحسب فهلوة الزبون الذي يقوم بتقليل السعر حسب ميزانيته إلا أن خياطة المريول تختلف من خياط إلى آخر إذ ان خياطا في مدينة يختلف سعر خياطته عن خياط في قرية إلا أنه على رغم من اختلاف الأسعار فإن هذا الاختلاف يتراوح بين الدينارين إلى الثلاثة. وبالطبع لا ننسى القميص الذي لا يزيد سعر المتر الواحد عن دينارين وذلك بحسب التشكيلة الموجودة في قطعة القماش وعن تكلفة خياطته فأنه لايكلف الكثير إذ أن سعر الخياطة لايزيد عن الثلاثة دينار. وبسبب صرعة الموضة وخصوصاً بين الفتيات فإن خياطة الأقمصة المدرسية أصبح يطلق عليها البعض بأنها موضة قديمة، إذ

إن كثيرا من الطالبات تصر على أسرتها لشراء الأقمصة الجاهزة التي أصبحت تعرض في كثير من المحلات والتي يتراوح سعرها بين الخمسة إلى العشرة دنانير. تقول طالبة المرحلة الإعدادية نعيمة علي: «ان خياطة الأقمصة موضة قديمة لذلك فإنه منذ الفصل الماضي قمت بشراء الملابس الجاهزة إلا أني اشتريت اثنين أيضاً قبل أسبوع ذلك أنه لا بد من شراء ما هو جديد لكل فصل دراسي».

من جهتها قالت الطالبة آيات السيد: «اشتريت ثلاثة أقمصة في الفصل السابق إلا لهذا الفصل لم أشتر إذ إنه لا داعي إلى شراء أكثر من هذا العدد». من جهته يقول أحد الخياطين الأسيويين: «ما زال الكثير من المواطنين يتقدمون بطلب لخياطة الزي المدرسي(...) هناك الكثير من العائلات قامت بجلب الأقمشة منذ مطلع شهر يناير/ كانون الثاني إلا نسبة المقبلين على خياطة الملابس المدرسية في هذه الفترة تكون أقل بكثير منذ بداية العام الدراسي».

وبالطبع أن الزي المدرسي يشتمل على ملابس الرياضة التي عادةً ما تكون بيضاء اللون وتكون جاهزة، إذ إنه من الصعب خياطة الملابس الرياضية، وفي السابق كانت هذه الملابس من الملابس الثابتة أسعارها إذ إن بدلة الرياضة الواحدة لا يتعدى سعرها عشرة دنانير إلا أنه الآن أصبح سعر القطعة الواحدة من الملابس تباع بسبعة دينار مما جعل سعر ملابس الرياضة يصل إلى 15 دينار في بعض المحلات. وفي هذا الجانب علقت المواطنة وفاء ياسين بالقول: «في السابق كانت ملابس الرياضة تباع بسعر قليل إلا أنها الآن تباع بسعر مبالغ إذ إنه ليس من المعقول أن تباع البلوزة الواحدة بسبعة دينار ذلك لمجرد وجو رسم بسيط عليها في الوقت الذي كانت تباع فيه في الماضي بسعر لا يتجاوز الخمس دنانير». من جهته أوضح المواطن جاسم النجار بأن زوجته اشترت ملابس الرياضة لأبنائه منذ بداية الفصل الدراسي الأول وكان سعر الملابس قليل وخصوصاً أنه قام بشرائها من المملكة العربية السعودية.

وعلى رغم أن الكثير يفضل الجاهز ذلك لسهولة الحصول عليه إلا أنه ما زال الكثير أيضاً يفضل خياطة الملابس إذ إن ذلك يعتبر توفير في ظل موجة الغلاء التي اجتازت جميع الاحتياجات والخدمات.

فتيات الثانوي يصررن على شراء أحذية جديدة للفصل الثاني

□ تعتبر تجهيزات العودة إلى المدارس كتجهيزات العيد، إذ إنه لا بد من شراء الأحذية الجديدة للطلبة. وطبعا ليست أية أحذية، إذ إنه عادة ما تكون هذه الأحذية غالية الثمن ذلك أن كل طالب يريد أن يكون الأفضل من بين الجميع.

في بداية كل عام دراسي جديد تقوم بعض المحلات بتقديم عروض للأحذية بمناسبة العودة إلى المدارس مثل شراء حذاءين وتقديم واحد مجاني ذلك بهدف جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن، وغالبا ما تنجذب العائلات لهذه العروض وخصوصاً في ظل ارتفاع الأسعار إلا أنه في بداية الفصل الدراسي الثاني تعزف المحلات عن هذه العروض وخصوصاً أن العائلات لا تشتري الأحذية لأبنائها ذلك بسبب أن الكثير يشتري حذاءين للفصلين في الوقت الذي يجبر فيه البعض بشراء جديد بسبب تمزق القديم.

وفي هذا الصدد قال الموظف إسماعيل كلدار: «غالباً ما أشتري أحذية المدرسة في بداية العام الدراسي إلا أنني هذا العام أجبرت على شراء أحذية جديدة لأبنائي ذلك بسبب أن الأحذية التي اشتريتها في السابق لم تكن جيدة لذلك فإن الخسارة كانت خسارتين».

وأوضح المواطن جعفر علي بدوره أنه في كل عام لا يشتري أحذية للفصلين، إلا أنه يشتري الأحذية الرياضية بسبب تمزقها في كل عام، مشيراً إلى أن الأحذية لا تشكل عبئاً على عائلته فالأسعار مستقرة ولا ترتفع إلا أن بعض المحلات تخدع الزبون من خلال وضع سعر غير حقيقي لذلك فإن الفرق في الأسعار يكون بين المحلات فقط لاغير.

من جانب آخر يلجأ بعض الطلاب إلى لبس الحذاء على مدى فصلين، إذ قال الطالب حسن علي: «لا داعي إلى شراء أحذية لكل فصل، لذلك فإنني ألبس الحذاء على مدى فصلين وخصوصاً أني لا أريد أن أزيد المصاريف على أبي».

وشاركه في الرأي الطالب رضا سعيد الذي أكد أنه لا داعي إلى شراء أحذية للفصلين فالطلاب ليسوا كالطالبات، والأحذية لا تشكل أمرا كبيرا لديهم في الوقت الذي تعتبر فيه الطالبات شراء حذاء للفصل الجديد أمرا ضروريا للتنافس فيما بينهم.

ويشار إلى أن بعض الفتيات وخصوصاً من هن في المرحلة الإعدادية أو الثانوية يجبرن أولياء أمورهن على شراء أحذية لكل الفصول ذلك بسبب التنافس الموجود بينهن. وعلى رغم أن بعض أولياء الأمور يعتقدون بأن أسعار الأحذية مستقرة إلا أن البعض اعتبرها مرتفعة، ففي الأعوام السابقة كان الحذاء الواحد يصل سعره الى خمسة دنانير في الوقت الذي وصل فيه سعر الحذاء الواحد حالياً الى 10 دنانير احياناً.

الرزق على الله

أحد المواطنين يبيع الأسماك في مدينة عيسى منذ سنوات (تصوير: محمد المخرق)

أكدت توفير الحماية للمستهلكين... «إدارة المواصفات»:

نسعى لإحكام الرقابة على الواردات وضمان جودة المنتجات المتداولة

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

□ أكدت إدارة المواصفات وحماية المستهلك سعيها لإحكام الرقابة على الواردات وضمان جودة المنتجات المتداولة والمعروضة للبيع، وكذلك توفير الحماية للمستهلك عبر ضمان سلامة المنتجات والخدمات وملاءمتها للأغراض المرجوة منها عن طريق المواصفات وأساليب تأكيد الجودة والتحقق من المطابقة للمواصفات.

وذكرت الإدارة أن من ضمن الأعمال الموكلة إليها التي تسعى جاهدة لتحقيقها هي تحقيق الانسجام بين المواصفات الوطنية والمواصفات الدولية بما يكفل تسهيل التبادل التجاري ودعم التجارة الدولية، ونشر مفاهيم الجودة وتشجيع تبني المواصفات الدولية الخاصة بنظم الجودة من اجل الارتقاء بجودة المنتجات الوطنية، وكذلك العمل على الارتقاء بدقة القياس والمعايير وعمل نظام للتسلسل الهرمي للقياس.

وأضافت الإدارة أن التأكد من توفير نظام دقيق للمعايير على مستوى البحرين لحماية مصالح المستهلك والتاجر، هي من ضمن الرسالة المطروحة لديها. مشيرةً إلى أن أهدافها تتمثل في وضع وتعديل ونشر المواصفات القياسية الوطنية، استناداً إلى المواصفات الإقليمية والدولية، ورفع جودة الأداء والكفاءة الإنتاجية في المملكة. بالإضافة إلى تحسين سمعة المنتجات الوطنية من خلال وضع أسس الجودة لإصدار شهادات وعلامات المطابقة.

ولفتت الإدارة إلى أن من أهدافها المهمة إحكام الرقابة على الواردات والمنتجات المصنعة محلياً لضمان جودة مطابقة السلع المستوردة للمواصفات القياسية المعتمدة، وحماية المستهلك من الغبن والغش والمحافظة على البيئة، وكذلك تأسيس وصيانة مختبرات وطنية للقياس طبقاً لمراجع القياسات الوطنية المسندة إلى معايير القياسات الدولية، وتأسيس وصيانة مختبرات وطنية للتحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المعتمدة.

وبينت الإدارة أن اهتمامها بتشغيل أنظمة اعتماد المختبرات وتأكيد الجودة، ومراقبة ومعايرة أجهزة القياس، وتنظيم حملات تفتيشية في مجال المترولوجيا الصناعية والقانونية. فضلاً عن نشر التوعية في مجال أهمية تطبيق المواصفات المعتمدة والترويج لخدمات الإدارة في هذا المجال، وتوفير الدورات التدريبية في مجال أنشطة القياس المختلفة.

كما أكدت الإدارة التنسيق مع منظمات التقييس الخليجية والعربية والدولية في مجال تطوير وتطبيق المواصفات، كهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وهيئة التقييس الدولية (ISO)، والترويج لمفهوم علم القياس على المستوى الإقليمي والدولي.